المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 10

تطوّر العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي

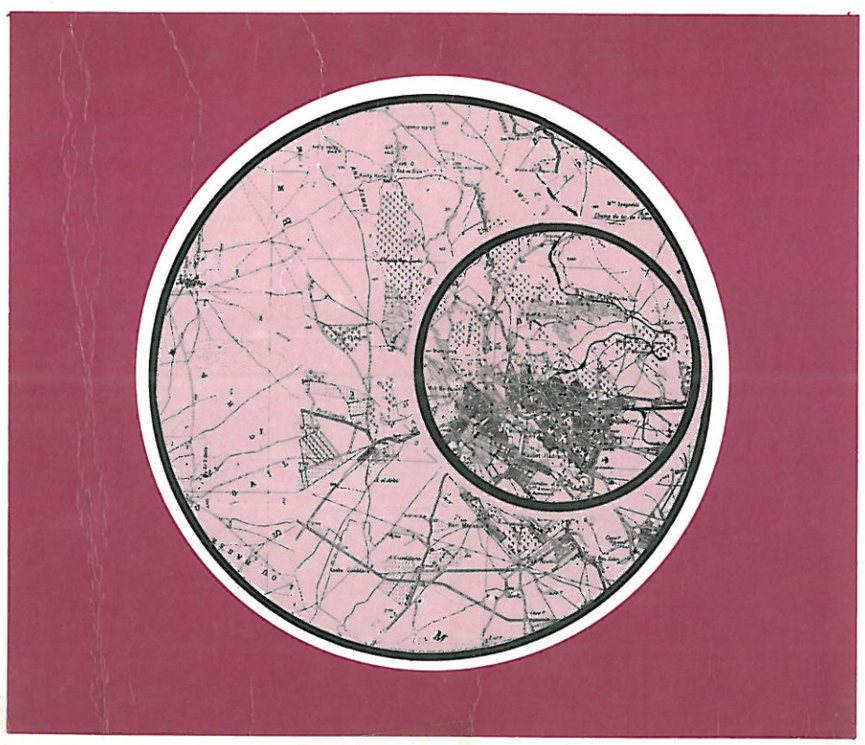

ندوة

تطوّر العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي

L'EVOLUTION DES RAPPORTS VILLES - CAMPAGNES AU MAGHREB

1988

10

Royaume du Maroc
Université Mohammed V
Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines — Rabat
SERIE : COLLOQUES ET SEMINAIRES N° 10

L'EVOLUTION DES RAPPORTS VILLES - CAMPAGNES

AU MAGHREB

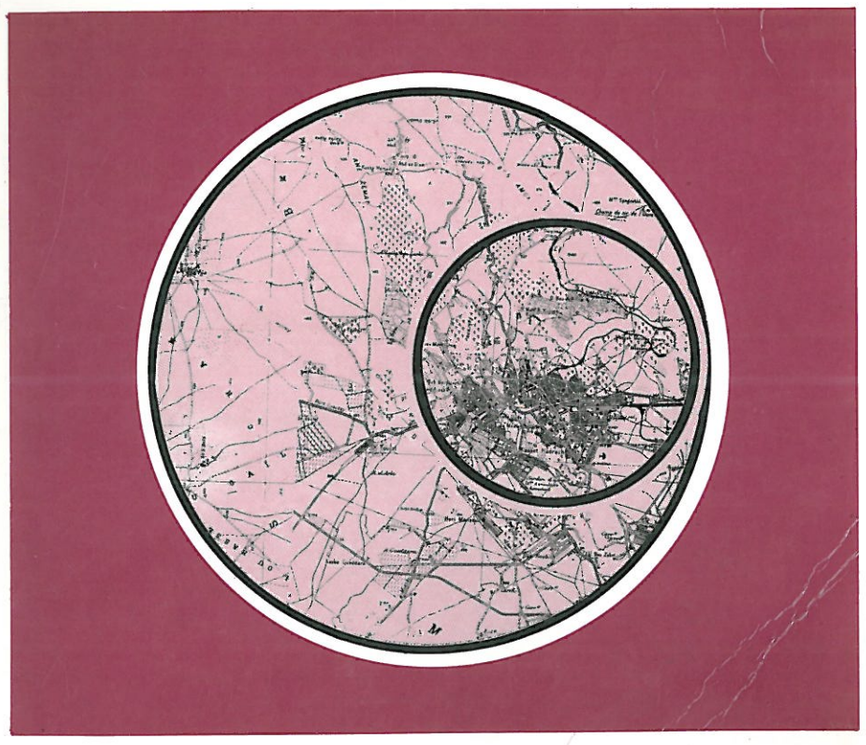

النظام والبنية العقاريان للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتها على المدن

موسى كرزازي
كلية الاداب ـ الرباط

العلاقة جدلية بين البوادي والمدن المغربية بحيث لا يمكن فصل مشاكل الاولى عن الثانية، والعكس صحيح.

ومن معضلات الارياف المغربية التي تعرقل التنمية بها، وتنعكس سلبيا على المدن النظام والبنية العقاريان للأراضي، لكونهما يشكلان ركائز أساسية في الهياكل الفلاحية. فالوضعية المعقدة للنظام العقاري، والتباين الكبير في تملك الاراضي ينعكس على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالارياف والمدن، مما يؤدي إلى خلق عدم توازن بين البوادي والمدن من جهة، وداخلهما ايضا من جهة ثانية، وهذا ما يعرقل بالتالي التنمية الشمولية، ويتطلب مراجعة شاملة للبنيات العقارية.

1 ـ الوضعية المتأزمة بالارياف، وانعكاساتها على المدن:

لا جدال في أن المغرب المتميز باتساع سهوله الخصبة وموارده المائية يفوق في الحظوظ الفلاحية جيرانه من البلدان المغاربية كليبيا والجزائر. كما أن أهمية القطاع الفلاحي في حياة سكان البوادي والمدن بارزة، بحيث أن أي كارثة تحل بالاولى، تجد انعكاساتها المباشرة في الثانية (كالجفاف مثلا). وقد يبرر الاهتمام الكبير بهذا القطاع من طرف الدولة منذ استقلال البلاد، انطلاقا من هذه المعطيات على الاقل.

إنما رغم كل ما للقطاع الفلاحي من أهمية، وما لقيه من رعاية، خاصة في كل التصاميم الخماسية والثلاثية، فإن النتائج غير مشجعة، والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا تبعث على الارتياح.

فمن جانب اقتصادي محض، يبدو واضحا ان الاكتفاء الذاتي في ميدان التغذية لم يتحقق، بدليل أن المغرب لازال معتمدا في نسبة هامة من المواد الضرورية لعيش السكان،

على الخارج. فهو يستورد الحبوب، والزيوت، واللحوم والالبان ومشتقاتها، هذا في الوقت الذي يصنف فيه كبلد «فلاحي» وليس صناعيا. وغني عن التذكير أن المغرب الذي كان إلى عهد قريب (القرن 19) يصدر منتوجات فلاحية، هو اليوم مضطر لاستيرادها. وهذا يعني بكل بساطة عدم ضمان البلاد لأمنها الغذائي، وانطلاقا من وضعية اقتصادية هشة يمكن أن يستخدم السلاح الأخضر ضد البلاد من طرف البلدان الرأسمالية المحتكرة لتلك المواد في السوق الدولية. كما يمكنها كذلك في ظروف معينة املاء شروطها التي قد تمس بالسيادة، وفي هذا خطر على استقلال البلاد. إن هذه الاحتمالات واردة، وليست مجرد تخمينات، وقد سبق استخدام السلاح الاخضر في جهات أخرى من العالم بالامس القريب.

ومن جانب اجتماعي، فإن البطالة المقنعة والمكشوفة تتزايد في الارياف بسرعة، وقد بلغت أوجها في السنوات العجاف المتعاقبة منذ نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات خاصة في المناطق الفقيرة (الجبال، الواحات...).

وبعد تقلص امكانية الهجرة إلى الخارج ـ خاصة بعد إغلاق أبواب أوربا الغربية ـ أصبحت المدن هي الملجأ الوحيد للنزوح القروي. لكن الحواضر لم تبن قاعدة اقتصادية صلبة لاستقبال النازحين اليها، في غياب التصنيع. وإن هذه الوضعية لجد خطيرة بصفة مزدوجة: أولا على مستقبل الارياف التي تتخلص عمليا من ثروة بشرية عادة ما تكون من الطاقات الشابة (عبد المنعم محمد بدر، 1979، ص 29)، لكونها لم توفر لها الحد الادنى لامكانية العيش.

ثانيا: على مستقبل المدن العاجزة عن توفير سبل العيش والايواء والخدمات الضرورية للوافدين عليها، مما يزيد في تضخم حجمها بدون اساس صلب كما هو الحال في مدينة الدار البيضاء. وكما يرى ملتون سانتوس، فإن هذه المدن الضخمة الرأس (ma-crocéphalie) في البلدان المتخلفة، ظاهرة غير صحية باعتبارها تنمو على حساب مدن أخرى.

فحسب إحصاءي 1971، 1982 قفزت نسبة سكان المدن من 35٪ إلى 42,75٪ في حين تقلصت نسبة سكان البوادي في نفس الفترة الفاصلة بين الاحصاءين من 65٪ الى 57,25٪. إن هذا التمدن السريع وتضخم المدن لم يكن تطورا عاديا، لكونه يعتمد على اقتصاد هش يتخذ من القطاع الثالث البدائي كما تنعته «بوجوكّارني» (J. Beaujeu-Garnier) احدى ركائزه التي يعيش عليها سكان المدن لذلك سرعان ما تبرز علاته. ومن مظاهره ظهور أحياء الصفيح والأحياء المستترة بمعظم المدن المغربية. ومن الامثلة الحية: القرية،

وحي سيدي موسى، ودوار الجديد، والشيخ المفضل بمدينة سلا ودوار الدوم والحاجة والدباغ بالرباط، وحي بن امسيك والحي المحمدي بالدار البيضاء.. والاحياء المخفية بتطوان، وفاس.. وأحياء القصدير بالقنيطرة.. هذه الأحياء بنوعيها لم تخضع في غالب الأحيان لأي تصميم، ولا لأي ترخيص قانوني رسمي.

وعادة ما لا تتوفر على ابسط الضروريات للحياة، وفي مقدمتها الماء والواد الحار. ولذلك كثيرا ما التجأت السلطات المحلية إلى هدمها، كما حدث في الفترة الاخيرة بحي سيدي موسى بسلا حيث أطلق أحد المعلقين ـ الذين عاينوا عملية الهدم ـ على هذه العملية «الزلزال الاصطناعي». وقد تضرر عشرات الالاف من السكان أيما ضرر من عمليات الهدم، أو اضرام النار في سكنى البراريك في عدة جهات من مدن البلاد. وكثيرا ما اتخذت هذه المشاكل ابعادا خطيرة. ومن هنا يطرح التساؤل، ما هو الاصل في هذه المشاكل المترابطة الحلقات سواء في البوادي أو المدن؟ فهل هي مجرد مشاكل ظرفية سرعان ما تختفي ولا تحتاج إلى تفكير عميق في أصل الداء ومسبباته لاستئصاله من جذوره؟ وهل يمكن حل مشاكل المدن بدون حل معضلات الارياف لتحقيق التنمية؟

2 ـ البنيات العقارية في الأرياف، عوامل أساسية في عرقلة التنمية بالبلاد:

ان الاسباب متعددة ومتشابكة بحيث يستحيل فصل احداها عن الاخرى، واعتبارها مسؤولة عن التخلف في البلاد. إنما أحد العوامل المسببة فيه، هو الوضع والبنية العقاريان للاراضي اللذان يساهمان بدور أساسي في عرقلة التنمية بالبوادي والمدن على السواء، نظرا للعلاقة الجدلية الرابطة بينهما والتفاعل المستمر القائم بين الارياف والمدن. فإذا كانت العلاقات بين المدن والبوادي في أوربا خلال عهد الثورة الصناعية قائمة على التكامل بينهما، ذلك أنه بتحرير الطاقات البشرية من البوادي، ونزوحها الى المدن، استخدمت كايدي عاملة ساهمت في التقدم الصناعي، الذي ساهم هو الآخر في تطوير الفلاحة، فإنه في بلدنا لم يحدث نفس التطور. وظلت مشاكل الارض والبنيات العقارية بصفة عامة تلعب دور المعرقل للنمو الاقتصادي، والتنمية بصفة شمولية.

2.1 ـ القوى الحية في البلاد واهتمامها الكبير بمشكل الأرض:

أولت القوى السياسية والنقابية في البلاد أهمية بالغة لمشكل الارض والاصلاح الزراعي بصفة خاصة، منذ فجر الاستقلال إلى اليوم.

ففي وثيقة المركزية العمالية «**الاتحاد المغربي للشغل**» ترجع إلى سنة 1961 حول «المسألة الفلاحية» اعطت أهمية بارزة لمسألة الارض وتساءلت عن «من يملك الارض في المغرب؟». وبينت أن الوضعية العقارية للارض هي المهيمنة على المسألة الفلاحية، ولذلك فإنه لا اصلاح زراعي بدون ادخال هذا العنصر الحيوي في الاعتبار، ذلك أن الارض مركزة في يد اقلية من الملاكين، بينما تظل نسبة 50٪ من الفلاحين لا تملك أي شبر أو تملك فقط قطعا صغيرة المساحة ومجزأة. واقترح «الاتحاد المغربي للشغل» إصلاحا زراعيا جذريا يزيد من فرص الشغل، ويرفع مردودية الأرض، ويوزع مداخيلها بعدالة على المستغَلين (بفتح الغين)، كما يرى أن «الاصلاح العقاري يظهر كشرط أساسي وضروري في كل إصلاح زراعي»[1].

كما أن **حزب الاستقلال** هو الاخر قد وضع مشاريع حول «الاصلاح العقاري» سنة 1963، و«الاصلاح الزراعي» سنة 1965 حيث يدعو إلى استرجاع فائض القيمة الناتج عن استصلاح الأراضي، وتجهيزات الري من طرف الدولة حسب درجة الاستفادة. كما يدعو إلى تحديد الملكية، واصلاح القانون العقاري للاراضي الجماعية، وتوزيع الاراضي.

وأصدرت منشورات «الكفاح الوطني» وثيقة تحت عنوان «يستحيل الخروج من التخلف العام بدون اصلاح زراعي»، وهي موقعة باسم مديرها علي يعته سنة 1965 يوم كان الحزب الشيوعي المغربي محظورا وقد جاء فيها، أن الوضعية التي يجتازها القطاع الفلاحي خطيرة، رغم أهمية وحيوية هذا القطاع بالنسبة للسكان، ودعت إلى تطوير قوى الانتاج فيه. وبينت «ان الارض والملكية العقارية عوامل مصيرية ومهمة يجب تغيير قانونها الاساسي». كما أكّدت على أهمية التصنيع، واصلاح زراعي جذري يحدد الملكية الفردية ويحسن وضعية صغار الفلاحين.

كما أن **حزب التقدم والاشتراكية** كان قد تقدم بمقترح قانون حول «الاصلاح الزراعي» أمام البرلمان السابق (77 ـ 1983) لحل المشاكل الفلاحية، ونظم مناظرة علمية حول «المسألة الزراعية» سنة 1980.

وفي أوائل الستينات (64 ـ 1965) تقدم الفريق البرلماني **للاتحاد الوطني للقوات الشعبية** بمشروع «الارض للفلاحين» جاء فيه، أن مسألة اصلاح الهياكل العقارية تطرح بإلحاح واستعجال، وانها تشكل عرقلة اساسية لرفاهية الفلاح وتطور وتنمية الامة. كما يدعو

(1) مجموعة وثائق تعبر عن مواقف القوى النقابية والسياسية في المغرب جمعت في المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع N.BOUDERBALA et autres, la question agraire au Maroc, (BESM) N° triple 123-124-125 pp (115-195).

ايضا إلى تحديد الملكية الفردية للارض، وتوزيع اراضي الحبوس والكيش والزوايا والمخزنية على من يستحقها من الفلاحين. كما جاء في وثيقة أخرى لنفس التنظيم سنة 1973، أن التركيز للأراضي، يظهر في كون 4٪ من الفلاحين يملكون أكثر من $\frac{1}{3}$ الاراضي الزراعية في المغرب، في حين أن حوالي $\frac{1}{3}$ الأسر الفلاحية لا تملك أرضا. وأن 54٪ من أسر الفلاحين تمتلك $\frac{1}{3}$ الاراضي الزراعية على شكل قطع صغيرة تتراوح بين 1 , 0 هـ. . ويدعو إلى تغيير الوضعية.

ومن خلال هذه المواقف يتضح بجلاء أن المسألة الفلاحية وفي طليعتها الوضعية العقارية تحظى باهتمام كل الرأي العام الوطني بمختلف مشاربه السياسية والايديولوجية. وان الكل يؤكد على أن الوضعية تتطلب التغيير، بغض النظر عن حدود وجهة نظر كل تيار، وابعادها المستقبلية.

2 . 2 ـ معضلة الهياكل العقارية :

عند تحليل الاحصائيات الرسمية المبنية على دراسة ميدانية، وعلى الخصوص نتائج الاحصاء الفلاحي 73 ـ 1974 [2]، يظهر بصورة بارزة شدة التركز للاراضي من جهة، والتشتت على مساحة صغيرة من جهة ثانية. كما أن النظام العقاري متنوع، ولكن أراضي «الملك» هي المهيمنة في البلاد.

1 . 2 . 2 ـ تركز وتشتت الاستغلاليات :

يضم القطاع الفلاحي 300 927 1 استغلالية من مختلف الاحجام، منتشرة على مساحة عامة تبلغ 300 438 7 هـ منها 400 231 7هـ مساحة زراعية موزعة على 000 477 1 استغلالية. إنما يلاحظ تركز الاراضي من جهة، حيث أن 4٪ من مجموع الاستغلاليات من فئة 20 هـ فأكثر تغطي ثلث المساحة الزراعية العامة (6 , 33٪). ومن جهة ثانية يظهر التشتت، حيث أن ما يقرب من $\frac{3}{4}$ الاستغلاليات (7 , 73٪) لا تغطي إلا أقل من ربع المساحة الزراعية (5 , 24٪). ولهذه الوضعية عواقبها على عدة مستويات نظرا لما لحجم مساحة الاستغلالية من علاقة مع استخدام المكننة، والتمويل، والانتاج. . .

(2) Secretariat d'Etat au Plan et au Développement Régional. Direction de la Statistique, Recensement Agricole 1973-74. Volume 1, Rabat

2 . 2 . 2 ـ النظام العقاري للأراضي غير موحد :

لايزال النظام العقاري متنوعاً، ويمكن حصره في خمسة اصناف تتصدرها من حيث الاهمية والمساحة أراضي «الملك» (جدول رقم 1) .

* **إن الملكية الفردية للأرض «الملك»**، هي النوع الاكثر شيوعا في البلاد. وتمثل نسبة استغلالياته 5 , 88٪ من مجموع الاستغلاليات، وتغطي 2 , 74٪ من مجموع المساحة الزراعية بالبلاد. ولعل هذه النسب العالية تفسر بعاملين أساسيين: **عامل تاريخي** مرتبط بالتدخل الاوربي في المغرب وتشجيعه للتملك الفردي للاراضي، ووضعه قوانين لصيانة الملكية[3]، الشيء الذي ساهم في تقليص مساحة الأراضي الجماعية. **والعامل الثاني** مرتبط باختيارات البلاد ما بعد الاستقلال ـ أي الطريق الرأسمالي الليبرالي.

* **الاراضي الجماعية** ويأتي هذا النوع من حيث الاهمية بعد «الملك» رغم ما طرأ عليه من تطورات كانت على حسابه. ومع ذلك فهو يمثل 1 ، 13٪ من مجموع الاستغلاليات، و14٪ من المساحة الزراعية العامة. وله أهمية عظمى في جهات من البلاد، خاصة بسهل الغرب حيث تبلغ مساحته 900 158 هـ، مع ملاحظة أساسية، وهي أنه عمليا في طريق التمليك الفردي.

* **اراضي المخزن والكيش** وتغطي الاولى مساحة زراعية تمثل 2 ، 6٪ من المساحة الـزراعية العـامة، وتشكل 9 ، 1٪ من مجموع الاستغلاليات مقابل 4 ، 4٪ من المساحة الزراعية، و9 ، 2٪ من مجموع الاستغلاليات في الثانية.

* **أراضي الأوقاف** (أو الحبوس) رغم كونها تشكل 7 ، 2٪ من مجموع الاستغلاليات بالمغرب فإنها لا تغطى سوى 1 ، 1٪ من المساحة الزراعية العامة. ولذلك فأهميتها أقل من الانـواع الاخـرى. وهي تضم الاراضي التـابعـة لوزارة الاوقاف وكذا اراضي الاحباس الخصوصية كما ورد في الجدول (1).

(3) وضعت من طرف الاستعمار الفرنسي مجموعة قوانين في الفترة (1913 ـ 1916) حول تملك الأراضي منها ظهير 12 غشت 1913 حول تحفيظ الاملاك العقارية.

جدول رقم 1 . توزيع مساحة الاراضي الزراعية والاستغلاليات حسب النظام العقاري والحجم (٪) :

فئات الاستغلاليات	عدد الاستغلاليات (٪)					المساحة الزراعية (٪)					
	م	جـ	د	كـ	ح	أخرى	المجموع	م	جـ	د	كـ	ح	أخرى	المجموع
أقل من 0،5 هـ	93،2	5،8	0،3	0،9	0،2	0،1	102،5	91،2	5،7	0،3	1	1،6	0،2	100
0،5 ـ 20 هـ	88	14	2،1	3،1	2،8	0،1	110،1	79،6	13	2،3	3،7	1،3	0،1	100
20 هـ فأكثر	63،1	22،7	5،8	7،2	2،3	0،0	101،1	63،4	16،1	13،8	5،9	0،6	0،2	100
المجموع	88،5	13،1	1،9	2،9	2،7	0،1	109	74،2	14	6،2	4،4	1،1	0،1	100
متوسط حجم الاستغلالية	4،1	5،2	15،6	7،4	1،9	3،3	-	4،1	5،2	15،6	7،4	1،9	3،3	-

المصدر 74 ـ Recensement agricole 1973

م = الملك. د = الدولة
ج = جماعة كـ = كيش
ح = حبوس

ومن خلال تحليل هذه الارقام، واستعراض مكانة كل فئة من الاراضي في النظام العقاري يمكن استخراج عدة ملاحظات واستنتاجات منها:

ـ تعـدد الانواع في النظام العقاري المغربي، الشيء الذي لا يساعد على استغلال تام وعقلاني لمجموع الاراضي الزراعية. فتعقد النظام العقاري وعدم توحيده يشكل عقبة في سبيل تطوير القطاع الفلاحي والبوادي بصفة عامة. وكان بالامكان حل هذه المشاكل منذ سنوات كما حدث في بلدان عربية ومغاربية.

ـ أراضي الملكية الفردية هي التي تظل في طليعة الملكيات الاخرى، لا من حيث عدد الاستغلاليات، ولا من حيث المساحة التي تُغطيها، وفي جميع فئات الاستغلاليات. ولرفع الغموض، فإن الاستغلالية لا تعني ملكية رغم العلاقة التي تربط بينهما. وقد يمتلك المالك أكثر من استغلالية.

وبـالمقارنة ما بين حجم الاستغلاليات في الأنواع الخمس، يظهر جلياً أن أراضي «الملك» أكثر تجزيئاً من غيرها، حيث يبلغ معدلها الوطني العام 1 , 4 هـ مقابل 6 , 15 هـ في أراضي الـدولـة، و4 , 7 هـ في أراضي الجيش، و2 , 5 هـ في الأراضي الجماعية. هذا التجـزيئ ناتـج بالأسـاس عن مسلسـل الارث والـذي يبلغ أوجـه في الفئـة الدنيا من الاستغـلاليات تلك التي تقـل عن 0 , 5 هـ، ويتنـاقص في اتجاه الاستغلاليات الكبيرة المساحة خاصة تلك التي تبلغ أو تفوق 20 هـ. هذا التجزيئ الكبير لا يساعد على تطوير قوى الانتاج.

ويظهر التباين شاسعا بين فئات الاستغلاليات من حيث عددها والمساحة العامة التي تشغلها. وينعكس ذلك على انتاج الاستغلالية، من الجانب الاقتصادي، وله أيضا عواقب على الجانب الاجتماعي، (جدول رقم 2).

جدول (2) أراضي الملك: بنية الاستغلاليات.

فئات الاستغلاليات	أقل من 5 هـ	5 ـ 20 هـ	20 ـ 50هـ	50 ـ 100هـ	100 فأكثر هـ	المجموع
عدد الاستغلاليات	1 539 330	333 840	43 840	7720	2520	1 927 250
نسبتها المائوية (٪)	(٪79،87)	(٪17،32)	(٪2،27)	(٪0،4)	(٪0،13)	٪100
المساحة العامة هـ	1 771 900	3 032 400	1 215 300	512 300	699 500	7 231 400
نسبتها المائوية (٪)	(٪24،50)	(٪41،93)	(٪16،80)	(٪7)	(٪9،67)	٪100
حجم الاستغلالية في المتوسط (هـ)	0،11 هـ	0،90 هـ	2،77 هـ	6،63 هـ	27،75 هـ	0،37 هـ

المصدر: Recensement agricole (1973 ـ 1974)

2 . 3 ـ الترابط وثيق بين مساحة الاستغلالية ودرجة المكننة واستعمال التقنيات الحديثة:

مما لا ريب فيه، أن تطوير القطاع الفلاحي يتطلب تطوير قوى الانتاج، ومنها ادخال وسـائـل وتجهيزات عصرية للرفـع من المردودية وفي مقـدمتها المكننة واستعمال التقنيات الفلاحية الجديدة. وقد تبين من خلال دراسة واقع الاستغلاليات أن استعمال المكننة مرتبط بحجم مساحة الاستغلالية. ويبلغ عدد الاستغلاليات التي تستخدم المكننة على الصعيد الـوطني 000 327 إستغلالية، على مساحة تبلغ 900 316 2 هـ (أي 31٪ فقط من المساحة الزراعية)، وبدرجات متفاوتة. ومعنى هذا أن 69٪ من مساحة الاستغلاليات تسودها الوسائل والتقنيات التقليدية، وبالتالي تأخر في قوى الانتاج في الفلاحة المغربية [4].

ومن خلال دراسة الاحصائيات الرسمية (الاحصاء الفلاحي 73 ـ 1974) يتضح أن حجم الاستغلالية حاسم في درجة استعمال المكننة والتقنيات الجديدة. فبقدر اتساع مساحتها يزداد تملك واستعمال الالات والتجهيزات الفلاحية بأنواعها المجرورة كالمحراث العصري، والمتحركة كالجرار، والثابتة كالمضخة لاستخراج المياه الباطنية. وعلى سبيل المثال

(4) A. Belhamed, «Les structures foncières, freins au développement agricole», La question agraire au Maroc (P.P.S). Ed. AL BAYANE. 1981. pp (405-421).

فإن نسبة الاستغلاليات المستعملة للجرار تنتقل من 15٪ بالنسبة للفئات الأقل من 5 هـ إلى 7، 87٪ بالنسبة للاستغلاليات التي تبلغ 100 هـ فأكثر، علما بأن الجرار حيوي بالنسبة للفلاحين، بغض النظر عن وضعيتهم كفلاحين صغار أو كبار.

وعلى العموم، فإنه سواء تعلق الامر باستعمال المكننة، أو الطاقة الميكانيكية فإن الاستغلاليات الاقل من 5 هـ تستعملها بدرجة اقل مما هو عليه الحال في الاستغلاليات الكبرى. الشيء الذي يدفع الاستغلاليات الصغرى إلى الاعتماد على استعمال التقنيات التقليدية، والطاقة البشرية والحيوانية، وهذا ما ينعكس سلبيا على تطور الانتاج الفلاحي بصفة عامة، وعلى صغار الفلاحين بصفة خاصة.

2 . 4 ـ درجة استخدام اليد العاملة، وارتباطها بحجم الاستغلاليات :

إن درجة استخدام اليد العاملة ـ خاصة المأجورة منها ـ تعتبر أحد المؤشرات الاساسية التي تبرز مدى تطور القطاع الفلاحي. واذا كانت نتائج الاحصاء الفلاحي، تظهر ان كل الاستغلاليات تقريبا قد صرحت باستخدامها للايدي العاملة (6، 99٪) ـ وهو شيء إيجابي ـ فإن المعطيات الأخرى تميز بين أصناف العاملين، ذلك أن أزيد من $\frac{2}{3}$ الاستغلاليات الفلاحية (2، 67٪) تشغل فقط أفراد العائلة أي بدون أن تقدم لهم أجوراً، بينما تظل تلك التي تشغل أيدي عاملة مأجورة، جد محدودة، لا تزيد نسبتها عن (6، 8٪)، والتي تشغل الفئتين معا لا تزيد نسبتها عن (2، 24٪)، مما يدل على ضعف قوى الانتاج. وحتى بالنسبة للاستغلاليات المشغلة للعمل المأجور ـ والتي لا يتعدى عددها 630 000 إستغلالية ـ فإن معظمها يقتصر على تشغيل يد عاملة موسمية (80٪)، و7، 6٪ منها فقط تشغل يدا عاملة دائمة.

ولكن من المؤكد أن الاستغلاليات التي تشغل النصيب الاكبر من اليد العاملة، وتخصص مناصب الشغل أكثر من غيرها، هي الاستغلاليات الكبرى التي تبلغ أو تفوق 50 هـ. وقد تبين أن 6، 70٪ من هذه الاخيرة تشغل أيدي عاملة مأجورة، مقابل نسبة 6، 3٪ لا غير من الاستغلاليات التي تقل مساحتها عن 5 هـ. ويفسر هذا بالامكانيات المادية التي هي في حوزة الاولى، وافتقار الثانية لها.

وهناك مؤشر آخر يوضح بكيفية جلية تخلف قوى الانتاج، وهو ضعف مساهمة المرأة ـ التي تشكل نصف المجتمع ـ كيد عاملة مأجورة في الاعمال الفلاحية. ذلك أن 6، 97٪ من فرص الشغل المعروضة كانت من نصيب أيدي عاملة رجالية، مقابل 4، 2٪ أيدي عاملة نسوية.

2 . 5 ـ العلاقة بين حجم الملكية والتمويل البنكي ومساعدات الدولة لها :

إن تمويل المشاريع الفلاحية عن طريق القروض يرتكز على شروط مادية. أي أن القرض ومبلغه يعطى على أساس ما في حوزة الفلاح من أملاك، وفي مقدمتها حجم ملكية الارض. لذلك يحدث اقصاء عمليا للفلاحين الصغار والمحرومين من الارض من الاستفادة من القروض الفلاحية [5]. ولذلك فإن الذين يستفيدون بنصيب الاسد من القروض، هم الفلاحون المتوسطون والكبار. ونفس الشيء ينطبق على المساعدات المقدمة من طرف الدولة للقطاع الفلاحي، خاصة القطاع السقوي منه. فبالاضافة إلى التجهيزات الفلاحية من سدود وقنوات، والفائدة المنخفضة للقروض المسلمة للفلاحين، وإعفاء كبار الفلاحين من الحقوق الجمركية عند استيراد الآلات الفلاحية، بالاضافة إلى ذلك، تم مؤخرا إعفاؤهم مَن دفع الضرائب الفلاحية إلى عام 2000.وتنازلت الدولة للمتنازعين معها في شأن اراضي المعمرين عن 000 22 هـ. علما بأن المديونية الخارجية للمغرب بلغت 11 مليار دولار، وأن الدولة في حاجة ماسة إلى مداخيل الضرائب. كما أن فائض القيمة للاراضي في القطاع السقوي الذي كان من المفروض تأديته على شكل تنازل عن قسم من الارض لفائدة الدولة بمقتضى قانون 1969، لم يطبق لحد الآن.

إن وضعية مثل هذه لن تعمل إلا على تعميق الفوارق الاجتماعية بين العمال الزراعيين وصغار الفلاحين من جهة، وأولائك الذين لهم ملكيات شاسعة وقواعد مادية من جهة ثانية، وهذا ما يعرقل، التنمية في الأرياف. وقد جاء في تقرير للبنك الدولي بأن عدد الفقراء في البوادي الذين يعيشون على عتبة الفقر قد ازداد بنسبة 24٪ خلال الفترة 60 ـ 1977 [6]. ولم تمس الاصلاحات التي قامت بها الدولة لحد الآن جوهر المشاكل. وما قامت به، ظل مقتصرا على الحلول التقنية، وتوزيع بضع مئات آلاف هكتار من أراضي الدولة (حوالي 000 320 هـ لفائدة 000 22 مستفيد خلال الفترة 56 ـ 1977). في حين يظل أكثر من 1 مليون أسرة محرومة من الأرض، وحوالى 5 , 1 مليون أسرة تملك قطعاً تقل عن 4 هـ. بينما 7٪ من الأسر المغربية الثرية تملك 53٪ من الأراضي أي 7 , 7 مليون هكتار (عبد العزيز بلال، 1980، ص. 31 ـ 48).

(5) Berrada. A, Le credit agricole au Maroc 1917-1977.
Ed. de la Fac. Sc. Jur. Eco. Soc. Rabat, 1979.

(6) ALI YATA, Budget d'état 1981, critiques et propositions, Ed. Al BAYANE, pp (57-65)

وفي سهل تريفة السقوي وحسب عينة 10٪ من المصرحين بالملكية سنة 1981 [7] فإن الذين يملكون قطع أرضية تقل عن 2 هـ تبلغ نسبتهم 47٪ على مساحة 11٪ من الاراضي، في حين أن 2٪ من الملاكين يملكون قطعا تزيد عن 20 هـ على مساحة تبلغ 28٪ من الاراضي. ومن ملاكي هذه الفئة الاخيرة من يملك وحده 1514 هـ منها 244 هـ مغروسة بالحوامض و146 هـ مغروسة كروما.

وفي سهل الغرب فإن نسبة 7ر1٪ من مجموع الملكيات، تتجاوز مساحة الواحدة منها 50 هـ، تغطي 32٪ من مجموع الاراضي أي 52 000 هـ. في حين أن ما يقارب 70٪ من مجموع الملكيات تقل الواحدة منها عن 5 هـ لا تزيد مساحتها عن 37 000 هـ (أي أقل من ربع المساحة) حسب وضعية 1983.

ومن هنا يظهر جليا أنه كلما اتسعت مساحة الملكية الا واستفاد ملاكوها عمليا من القروض ودعم الدولة.

3 ـ عواقب الوضعية العقارية على البوادي والمدن:

إن تنوع الوضع العقاري لايسمح بتطوير الفلاحة. وبما أن الملكية الفردية للاراضي هي السائدة، فإن التباين الكبير في تملكها، يؤدي بنا إلى التمييز بين:

* **أولا**: ملكيات شاسعة سواء في القطاع البوري أو المسقي، في يد اقلية تستفيد من خدمات ومساعدات الدولة دون أن تؤدي الواجبات المفروض تقديمها لخلق توازن في البادية والمساهمة في تنميتها. وقد اتضح جليا بأن هناك علاقات وثيقة بين اتساع الاستغلاليات والتمويل، والمكننة، وبالتالي رفع الانتاج والزيادة في الأرباح، لفائدة الأقلية المالكة لها.

* **ثانيا**: ملكيات مجهرية على مساحة ضيقة، تعيش عليها اغلبية ساحقة من صغار الفلاحين والمحرومين من الارض والتي لا تكفيها لسد حاجياتها الضرورية. كما أنها لا تملك قواعد مادية على اساسها تستفيد من القروض، ومساعدات الدولة ومشاريعها، وان استفادت تظل استفادتها محدودة. وليس باستطاعتها توسيع المكننة والتقنيات الحديثة. وبالتالي سيظل انتاجها منخفضا، ومداخيلها ضعيفة مما يعرضها لاخطار البطالة، والفقر،

(7) كرزازي موسى، الاستثمار الفلاحي في قطاع الري العصري بالضفة اليمنى لملوية السفلى (تريفة)، الواقع والصعوبات وآفاق المستقبل.
كلية الآداب بالرباط، 1984، ص (434 ـ 438).

والجهل. وقسم كبير من أفراد هذه المجموعة، مرشحون للنزوح القروي خاصة من أراضي البور. فقد ورد في تحقيق قام به المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لحوض اللكوس [8] في الأراضي البورية، بأن 75٪ من الأسر في الوسط القروي يملكون أقل من 5 هـ. وأن 35٪ لا يملكون شيئا (عمال خماسة، مربو الماشية) أو يملكون قطعا أقل من 2 هـ. بينما 3٪ يملكون قطعا تفوق 20 هـ وتغطي مساحة 39٪ من المساحة الزراعية.

ورغم أنه يفترض أن معدل التساقطات يتراوح بين 600 و700 ملم فإن نتائج التحقيق ترى بأن المساحة التي تضمن دخلا فلاحيا مقبولا، يجب أن لا تقل عن 6 هـ للاسرة الواحدة أي بمعدل 1 هـ لكل نسمة. ويخلص البحث إلى تقسيم الفلاحين إلى 3 فئات:

الفئة الأولى: تمثل 20٪ من الفلاحين الحقيقيين، لهم استغلاليات لا تقل عن 6 هـ.
الفئة الثانية: تمثل 40٪ من الفلاحين وهم مهمشين وفي حاجة إلى موارد اضافية.
الفئة الثالثة: تمثل 40٪ (من الفلاحين المعوزين) وهم المرشحون للنزوح القروي.

إن عواقب الوضعية العقارية وخيمة في الارياف، ولها انعكاساتها السلبية على المدن.

خلاصة عامة:

من خلال التحليل السابق للوضعية العقارية، تتضح خطورة الوضعية العامة في الأرياف، وهي التي أدت إلى عدم ضمان الاكتفاء الذاتي في تغذية السكان، وإلى استنزاف خزينة الدولة عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة من الخارج، الشيء الذي لا يساعد على الادخار والاستثمار في قطاع الصناعة لوضع حد للتبعية للخارج.

كما أن هذه الوضعية أيضا لا تسمح بتوفير الشغل سواء في البوادي أو المدن، ولا كذلك بتوسيع الخدمات الاجتماعية الأخرى كالتعليم والصحة. ولذلك فإن الوضعية تتطلب تدخلا عاجلا لمراجعة أوضاع البادية، وفي مقدمتها: حل مشاكل النظام العقاري، وتطبيق ما شرع في ميدان الملكية خاصة في القطاع السقوي، وتحديد الملكية للاراضي، لخلق توازن بين فئات المجتمع القروي، وتطوير قوى الانتاج، والقضاء على علاقات الانتاج المعرقلة للتنمية. ولا يمكن تطوير الفلاحة في غياب التصنيع، أو في غياب تعبئة

(8) Enquête ORMVAL, 1976, 8 communes.

شاملة لسكان البوادي والمدن، في جو يسوده الثقة المتبادلة بين المواطنين والمسؤولين. ان الوضع يتطلب ايضا تخطيطا محكما وعقلانيا، يراعي الحاجيات، ويقدر حق التقدير الامكانيات، وعلى اساسها توضع الاولويات قبل الكماليات. كما أن الهدف النهائي من كل تخطيط تنموي يجب أن ينصب على تحسين أحوال معيشة اغلبية السكان في الارياف والمدن، وخلق فرص العمل وبناء التجهيزات الاساسية لتثبيت السكان حتى لا يهاجروا إلى المدن.

أهم المراجع :

- عبد المنعم محمد بدر، **دراسات في التنمية الريفية**، دار المعارف بمصر 1979.

- كرزازي موسى، **الاستثمار الفلاحي في قطاع الري العصري بملوية السفلى (تريفة) : الواقع، والصعوبات وآفاق المستقبل**، كلية الآداب بالرباط، يوليوز 1984 (دبلوم الدراسات العليا - غير منشور).

- Belal. A, Développement et facteurs non économiques. Ed (SMER) Rabat, 1980.
- Berrada. A, Le crédit agricole au Maroc 1917-1979, Ed. de la Fac sc. Jur. Eco. Soc. Rabat, 1979.
- N. Bouderbala, M. Chraïbi, P.Pascon, La question agraire au Maroc, B.E.S.M., N° triple 123-124-125.
- Colloque sur la question agraire (P.P.S), Ed. Al BAYANE, 1981.
- Sécretariat d'Etat au Plan et au Développement Régional. Direction de la statistique, Recensement Agricole 1973-74 Volume 1, Rabat.